



بيان رقم
(10)

الهيئة السياسية
في
محافظة إدلب

بيان بشأن التهجير القسري والتغيير الديمغرافي في سوريا

في ظل الظروف العصيبة التي تشهدها البلاد من موجات نزوح وتهجير قسري منهج كان آخرها تهجير مواطني حي الوعر السوريين وتزامنا مع الاتفاق الذي تم بين جيش الفتح وإيران بوساطة وضمانة قطرية ، فإننا في الهيئة السياسية في محافظة إدلب نعتبر هذا الاتفاق ظالماً للشعب السوري وقيمه ومبادئ ثورته وينتهك حقوقه الإنسانية وأهمها حقه في العيش على أرضه بأمن وسلام ، حيث أن هذا الاتفاق يزيد من الانقسام الطائفي بين مكونات الشعب السوري ويعزز عمليات التغيير الديمغرافي المخالف للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة والتي يفرضها النظام وميليشياته الطائفية مدعوماً بقوة حلفائه ، ويشكل خطراً جسيماً على وحدة سوريا المعترف بها دولياً أرضاً وشعباً .

نحن نؤكد أنه لا يحق لأي فصيل أو كيان سياسي أو جهة مفاوضة أو دولة تدعي صداقة الشعب السوري أو وكالة أممية أن تنتقص أي حق من حقوق الشعب السوري أو تفرض عليه حلاً لا يتواافق مع ثورته وكما نؤكد أن موقفنا من هذا النظام مجرم ثابت ونرفض أي اتفاق منفرد معه ، وندعو كافة المؤسسات الثورية لتحمل مسؤولياتها في الوقوف بوجه كل مشاريع التقسيم والمحافظة على الأراضي السورية لتكون حرة وموحدة بشعبها وأرضاها .

الرحمة للشهداء والنصر لثورة الكرامة

الهيئة السياسية

29/3/2017

السوري"، ومضيفة أنه يزيد من الانقسام الطائفي بين مكونات الشعب السوري ويعزز عمليات التغيير الديموغرافي المخالفة للقانون الدولي وحقوق الإنسان وقوانين الأمم المتحدة.

وأكدت الهيئة في بيانها أنه لا يحق لأي فصيل أو كيان سياسي أو جهة مفاوضة أو دولة تدعي صداقة الشعب السوري أو وكالة أممية أن تنتقص أي حق من حقوق الشعب السوري أو تفرض عليه حلاً لا يتوافق مع ثورته. ودعا البيان كافة المؤسسات الثورية للقيام بمسؤولياتها بالوقوف بوجه كل مشاريع التقسيم أو المحافظة على الأراضي السورية لتكون حرة موحدة يشعبها وأرضها.

صورة البيان:



المصادر: